

Distr.: Limited
19 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

إيران (جمهورية - الإسلامية)* (باسم حركة عدم الانحياز)، والصين: مشروع قرار

.../٢٨

تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يعيد تأكيد التزامه بتعزيز التعاون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في الفقرة ٣ من المادة ١ منه، وفي الأحكام ذات الصلة بالموضوع من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ من أجل تعزيز التعاون الحقيقي بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة للألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وإلى الالتزامات المتجددة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد لبلوغها في عام ٢٠١٥، على النحو المبين في الوثيقة الختامية المعتمدة في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع المقررات والقرارات التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وآخرها قرار مجلس حقوق الإنسان ٣/٢٥ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ وقرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(A) GE.15-05712 190315 200315



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 5 0 5 7 1 2 *

وإذ يشير كذلك إلى المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي عقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/ أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومؤتمر استعراض نتائج ديربان الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي عقد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، وإلى دورها في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أمر ضروري لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة على نحو تام، بما في ذلك تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال،

وإذ يسلم أيضاً بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستند إلى مبدأ التعاون والحوار الحقيقي في جميع المحافل ذات الصلة، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وأن يهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان لما فيه مصلحة البشرية جمعاء،

وإذ يشدد على أهمية التعاون الدولي في تحسين ظروف معيشة الجميع في كل بلد، بما في ذلك البلدان النامية على وجه الخصوص،

وإذ يشدد على الحاجة إلى إثراء التعاون بين الجنوب والجنوب بصورة متبادلة بالاعتماد على التجارب المتنوعة والممارسات السليمة التي يفرزها التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب، وإلى ومواصلة استكشاف أوجه التكامل والتآزر بينها بغية تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وتصميماً منه على اتخاذ خطوات جديدة لدفع التزام المجتمع الدولي قُدماً نحو إحراز تقدم كبير في الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال السعي المتزايد والمتواصل إلى تحقيق التعاون والتضامن الدوليين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان، وإذ تؤكد من جديد أن عمل المجلس ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية ويعتمد على التعاون الدولي والحوار البناء من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية،

وإذ يكرر تأكيد دور الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية مهمة تساهم في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات استئماني للاستعراض الدوري الشامل بغية تيسير مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في هذه الآلية، كما طلب

إلى الأمين العام إنشاء الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المالية والتقنية يشترك في إدارته صندوق التبرعات الاستثماري للاستعراض الدوري الشامل، من أجل توفير مصدر يعمل بالاقتران مع آليات التمويل المتعدد الأطراف لتقديم المساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان في تنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراض الدوري الشامل بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته،

وإذ يؤكد من جديد أن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات في ميدان حقوق الإنسان من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ يقر بأن التنوع الثقافي وتعزيز الحقوق الثقافية وحمايتها هي مصادر تثري بصورة متبادلة الحياة الثقافية للبشرية جمعاء،

وإذ يشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بطرق من بينها التعاون الدولي،

وإذ يؤكد أن التفاهم والحوار والتعاون والشفافية وبناء الثقة عناصر أساسية في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يشدد على ضرورة استكشاف سبل ووسائل كفيلة بتعزيز التعاون الحقيقي والحوار البناء بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان،

١- يعيد التأكيد على أن من مقاصد الأمم المتحدة ومن المسؤوليات الأساسية للدول الأعضاء تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والتشجيع على احترامها بطرق من بينها التعاون الدولي؛

٢- يسلم بأن الدول تتحمل مسؤولية جماعية، بالإضافة إلى مسؤولياتها الفردية تجاه مجتمعاتها، عن إعلاء مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي؛

٣- يؤكد من جديد أن على الدول واجب التعاون مع بعضها بعضاً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها على الصعيد العالمي وفي القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وجميع أشكال التعصب الديني؛

٤- يشدد على أن الدول قد تعهدت بأن تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة وفقاً للميثاق من أجل تحقيق احترام حقوق الإنسان ومراعاتها على الصعيد العالمي؛

٥- يعيد التأكيد على أن الحوار بين الثقافات والحضارات ييسر الترويج لثقافة قوامها التسامح واحترام التنوع، ويرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمرات واجتماعات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بشأن الحوار بين الحضارات؛

٦- يحث جميع الجهات الفاعلة على الساحة الدولية على إرساء نظام دولي يشمل الجميع ويستند إلى العدل والمساواة والإنصاف وكرامة الإنسان والتفاهم وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، وعلى نبذ جميع المذاهب الداعية إلى الاستبعاد على أساس العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

- ٧- يقر العزم على تشجيع احترام حقوق الإنسان والحفاظ على التنوع الثقافي داخل المجتمعات والدول وفيما بينها مع مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام الحقوق الثقافية بغية إيجاد عالم منسجم ومتعدد الثقافات؛
- ٨- يعيد تأكيد أهمية توطيد التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق أهداف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- ٩- يرى أنه ينبغي أن يسهم التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وفقاً للمقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على نحو فعال وعملي في المهمة العاجلة المتمثلة في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- ١٠- يؤكد ضرورة الأخذ بنهج تعاوني وبناء إزاء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإلى مواصلة المساعي من أجل تدعيم دور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات لضمان إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة، عند الاقتضاء؛
- ١١- يعيد تأكيد ضرورة الاسترشاد، في العمل على تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها بالكامل، بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية والشفافية، كما يؤكد ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وذلك بشكل يتسق مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق؛
- ١٢- يؤكد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تقوم على التعاون والحوار البناء وتهدف، في جملة أمور، إلى تحيين حالة حقوق الإنسان في الميدان وتعزيز الوفاء بالتزامات الدول وواجباتها في مجال حقوق الإنسان؛
- ١٣- يشدد أيضاً على أن للتعاون الدولي دوراً في دعم الجهود الوطنية وفي النهوض بقدرات الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان، عن طريق تعزيز تعاونها مع الجهات المعنية بآليات حقوق الإنسان، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية بناء على طلب الدول المعنية ووفقاً للأولويات التي تحددها؛
- ١٤- يحيط علماً بالتقرير الكتابي السنوي الموحد عن مستجدات عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين^(١)؛
- ١٥- يحيط علماً أيضاً بالتجميع الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن آراء الدول والجهات المعنية بالأمر بشأن مساهمة صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة

المالية والتقنية^(٢)، ولا سيما من حيث استدامته وإمكانية الوصول إليه، في تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدول كجزء من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها والتي تتطلب دعماً مالياً؛

١٦- يطلب من المفوضية السامية السعي إلى تعزيز الحوار مع ممثلي البلدان المانحة غير التقليدية بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة وتحديد الموارد المتوافرة للصندوقين؛

١٧- يطلب أيضاً من المفوضية السامية توضيح العملية التي تتبعها الدول لطلب الحصول على المساعدة من الصندوقين، وتجهيز هذه الطلبات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة للاستجابة على نحو ملائم للدول مقدمة الطلبات؛

١٨- يحث الدول على مواصلة دعم الصندوقين؛

١٩- يهيب بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية أن تواصل إجراء حوار بناء وتعاوني ومشاورات من أجل زيادة فهم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها، ويشجع المنظمات غير الحكومية على المساهمة بنشاط في هذا المسعى؛

٢٠- يهيب بالدول المضي قدماً في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان والتي تتناول القضايا المثيرة للاهتمام والشواغل المشتركة، واضحة في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز اتباع نهج تعاوني وبناء في هذا الخصوص؛

٢١- يحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي من أجل التصدي للأثر السلبي للأزمات العالمية المتتالية والمتفاقمة، كالأزمات المالية والاقتصادية، وأزمات الغذاء، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، في التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

٢٢- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة تعزيز أوجه التكامل في إطار التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب وفي إطار التعاون الثلاثي بهدف تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان؛

٢٣- يدعو الدول وآليات الأمم المتحدة وإجراءاتها ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة الانتباه إلى أهمية التعاون المتبادل والتفاهم والحوار في ضمان تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

٢٤- يشير إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٧٩/٦٩ من الأمين العام أن يتشاور، بالتعاون مع المفوضية السامية، مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون والحوار على الصعيد الدولي في إطار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، وبشأن العقبات والتحديات في هذا المجال والتدابير التي يقترح اتخاذها للتغلب عليها؛

٢٥- يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان^(٣)؛

٢٦- يرحب بالمناقشة التي أجراها الفريق الرفيع المستوى بشأن تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس تحت عنوان "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان" ويطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يعد، بالتشاور مع الدول، ومع مراعاة المناقشات التي أجراها الفريق، تقريراً عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في إطار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، وبشأن العقوبات والتحديات في هذا المجال والتدابير التي يقترح اتخاذها للتغلب عليها، وأن يقدم التقرير إلى المجلس قبل دورته الثلاثين.

٢٧- يقرر أن يواصل نظره في المسألة في عام ٢٠١٦ وفقاً لبرنامج عمله السنوي.

(٣) .A/HRC/26/41